الأمم المتحدة
A/HRC/56/33
الجمعية العامة
Distr.: General
5 April 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البندان 2 و3 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/51، موجزاً لحلقة النقاش السنوية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والتي عُقدت على امتداد نصف يوم أثناء الدورة الرابعة والخمسين للمجلس. ويتضمن موجزات للبيانات الافتتاحية والعروض التي قدمها أعضاء فريق النقاش، ومقتطفات من المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك. وكان موضوع حلقة النقاش هو تأثير بعض المشاريع الإنمائية على حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما تأثيرها على نساء الشعوب الأصلية.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في 27 أيلول/سبتمبر 2023، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش السنوية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والتي عُقدت على امتداد نصف يوم، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 8/18. وعملاً بقرار المجلس 18/51، كان موضوع المناقشة هو تأثير بعض المشاريع الإنمائية على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، لا سيما تأثيرها على نساء الشعوب الأصلية. وفي القرار 18/51، طلب المجلس أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش لتقديمه إلى المجلس قبل دورته السادسة والخمسين.

2- وكان الهدف من حلقة النقاش ما يلي:

(أ) دراسة تداعيات مشاريع التنمية على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، والخوض في مواضيع مثل حقوق الأرض، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والحفاظ على الثقافة، والفرص الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) تيسير تبادل الخبرات والمبادرات التي تضطلع بها نساء الشعوب الأصلية لمعالجة الآثار القائمة أو المحتملة للمشاريع الإنمائية؛

(ج) تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المشاريع الإنمائية التي أدرجت نهجاً قائماً على حقوق الإنسان ويحترم حقوق الشعوب الأصلية؛

(د) التداول بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والشعوب الأصلية لمنع ومعالجة أي تأثير للمشاريع الإنمائية على حقوق الشعوب الأصلية، مع التركيز بوجه خاص على آثارها على نساء الشعوب الأصلية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقديم الدعم في تنفيذ هذه التدابير.

3- وترأس حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان والممثل الدائم للكسمبرغ لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، مارك بيشلر. وأدلت بالملاحظات الافتتاحية لحلقة النقاش الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، إيلزي براندز كيريس. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم شيريل لايتفوت، رئيسة آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ وأنابيلا كارلون فلوريس، محامية عن شعب ياكي في المكسيك؛ وخوسيه فرانسيسكو كالي تزاي، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ وأدريانا كوينونيس، رئيسة قسم حقوق الإنسان والتنمية في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف.

4- وأعقبت الملاحظات الافتتاحية عروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش ومناقشات تفاعلية. واختُتمت حلقة النقاش بملاحظات ختامية أدلى بها المشاركون فيها. وأتيحت حلقة النقاش للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاستعانة بمترجمي لغة الإشارة والعروض النصية المغلقة، وبُثت وسُجلت على شبكة الإنترنت[1].

(1) يمكن الاطلاع على البث الشبكي على العنوان التالي: https://webtv.un.org/en/asset/k10/k10t210isk.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الملاحظات الافتتاحية

5- ذكرت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي يعترف بحق الشعوب الأصلية في تحديد أولوياتها لممارسة الحق في التنمية هو في صلب المناقشات. وقد مهد هذا الأساس الطريق لإجراء حوار شامل بشأن أثر المشاريع الإنمائية على مجتمعات السكان الأصليين. وأكدت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان أن المشاريع الإنمائية التي تعود بفوائد على المجتمع تطرح في الوقت نفسه تحديات كبيرة لحياة السكان الأصليين. وتتقاطع هذه التحديات مع قضايا حاسمة مثل الحقوق في الأراضي، وحفظ البيئة، والحفاظ على الثقافة، والتمكين الاقتصادي.

6- وشددت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان على أن نساء الشعوب الأصلية يمثلن العمود الفقري لمجتمعاتهن المحلية ويضطلعن بأدوار محورية في الحفاظ على التراث الثقافي ونقل المعارف التقليدية وضمان استدامة مجتمعاتهن. ومع ذلك، فهن يتحملن، في حالات كثيرة، آثاراً ضارة غير متناسبة من المشاريع الإنمائية، تشمل التشريد القسري، والعنف الجنساني، وفقدان إمكانية الوصول إلى الأراضي والأقاليم والموارد، والتهميش الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، عندما دافعن عن الحقوق المتعلقة بالأراضي وعارضن مشاريع التنمية غير التوافقية، واجهن تهديدات شديدة شملت العنف والمضايقة والاحتجاز التعسفي وتجريم عملهن. وتسهم هذه الآثار السلبية في تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في صفوف الشعوب الأصلية.

7- وشددت على أن احترام الحقوق المؤكدة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أمر بالغ الأهمية، لا سيما لدى تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية والتنمية واستخراج الموارد الطبيعية أو غيرها من المشاريع الإنمائية الرئيسية. ويجب على الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول أن تحترم احتراماً تاماً الحق في تقرير المصير وأن تكفل الاعتراف بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المعنية وتنفيذه. وأشارت إلى أن هذا المبدأ يضمن صوتاً للشعوب الأصلية في القرارات التي تؤثر على حياتها ويخولها الدخول في مفاوضات لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم المشاريع التي تؤثر على أراضيها وأقاليمها.

8- وسلطت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان الضوء على التوصية العامة رقم 39 بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية، التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأشارت إلى أن اللجنة أوصت بمنع أو تنظيم أنشطة الشركات التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة التي قد تقوض حقوق الشعوب الأصلية – بما في ذلك اتخاذ تدابير لضمان توافر سبل الانتصاف، ومنح التعويضات، وكفالة ضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

9- وأخيراً، لفتت الانتباه إلى القضايا العالمية التي كان لها تأثير على حقوق الشعوب الأصلية، مثل أزمة الكوكب الثلاثية (تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث)، والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي معارف الشعوب الأصلية وممارساتها دوراً رئيسياً في الإشراف البيئي وحفظ التنوع البيولوجي. ويؤكد ذلك أهمية دعم الشعوب الأصلية في سعيها إلى تقرير المصير وتحقيق التنمية المستدامة كمسألة بقاء على صعيد العالم.

باء- العروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش

10- بدأت السيدة لايتفوت بتسليط الضوء على أهمية المادة 23 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تضمن حق الشعوب الأصلية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات لممارسة حقها في التنمية. وسلطت الضوء أيضاً على المادة 22 من الإعلان، التي تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لحقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية واحتياجاتهن المحددة في تنفيذ الإعلان، بما في ذلك حمايتهن الكاملة من جميع أشكال العنف والتمييز.

11- وأكدت أن هناك أمثلة كثيرة على شعوب أصلية من جميع المناطق تعرب عن حقها في تقرير مصيرها بالاعتراض أو برفض الموافقة على مشاريع إنمائية على أراضيها، كما هو مذكور في تقرير لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية لعام 2021[2]. وأثرت عمليات الإخلاء الجماعي، ونزع ملكية الأراضي لاستخدامها في مشاريع الحفظ أو تطوير البنية التحتية من جانب الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن خصخصة أراضي السكان الأصليين من أجل الاستثمار، تأثيراً سلبياً على سبل عيشهم ومواردهم الاقتصادية وهويتهم الاجتماعية والثقافية وعلى حقهم في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تنتهي الشعوب الأصلية إلى وجود صلة بين المشاريع الإنمائية والعسكرة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتهاكات تُنسب إلى مؤسسات الأعمال التجارية الأجنبية[3].

12- وشددت السيدة لايتفوت كذلك على أنه ينبغي للدول أن تعترف بحق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم وفي المشاركة والتشاور، وأن تنسق تشريعاتها لجعلها متسقة مع الحق في تقرير المصير. وشددت أيضاً على أن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة جزء لا يتجزأ من الحق في تقرير المصير. ويجب أن تكون الشعوب الأصلية قادرة على معارضة أو حجب الموافقة على مشاريع التنمية دون خوف من الانتقام أو العنف أو الضغط غير المبرر.

13- وفيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية، أشارت إلى أن القوانين الأبوية، ولا سيما القوانين التي تنظم الميراث والملكية المشتركة لأراضي الأسرة ومواردها، تسهم في أشكال متداخلة من التمييز. وقد أوصت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بأن تكفل الدول حصول نساء الشعوب الأصلية على حيازة أو ملكية أراضيهن وأقاليمهن ومواردهن على قدم المساواة مع الرجال من السكان الأصليين، بما في ذلك عن طريق إلغاء أو تعديل القوانين والسياسات التمييزية.

14- وأشارت إلى أن آلية الخبراء خصصت في عام 2022 حلقة نقاش خلال دورتها الخامسة عشرة تناولت أثر المشاريع الإنمائية على نساء الشعوب الأصلية[4]. وتعلقت إحدى الاستنتاجات الرئيسية لحلقة النقاش بأهمية الاعتراف بنساء الشعوب الأصلية بوصفهن عوامل تغيير وصانعات سلام، ومساهِمات أساسيات في إنتاج الأغذية وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عند تناول حقوق الشعوب الأصلية في سياق المشاريع الإنمائية.

15- وشددت السيدة كارلون فلوريس على آثار المشاريع الإنمائية على حقوق الشعوب الأصلية، التي أكدت أنها ليست مادية فحسب، بل هي حقوق غير ملموسة أيضاً، بسبب آثارها على الروح المعنوية للشعوب الأصلية ووعيها الجماعي.

(2) A/HRC/48/75.

(3) A/HRC/54/52، الفقرة 20.

(4) A/HRC/51/49، الفقرات 67-70.

16- وأشارت إلى حالات نُفذت فيها مشاريع دون موافقة الشعوب الأصلية المتضررة، أو عن طريق الخداع والترهيب. وأشارت إلى حالة قدمت فيها نساء الشعوب الأصلية المتضررات من المشاريع شكاوى قانونية أدت إلى الاعتراف بممتلكات أجدادهن والحق في التعويض عن الضرر المعنوي الذي لحق بهن. وقد أدى ذلك أيضاً إلى إنشاء برامج مكرسة لدعم المشاريع المجتمعية. ومع ذلك، شددت على أن بعض زعماء السكان الأصليين، الذين طالبوا بحقوقهم، خضعوا لإجراءات جنائية استمرت حتى الآن.

17- وسلطت السيدة كارلون فلوريس الضوء على تجارب أخرى واجه فيها أفراد مجتمعات السكان الأصليين تحقيقات جنائية، وشددت على الحاجة إلى هيئة أو مؤسسة مكرسة داخل الدولة تتولى مسؤولية الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية ومعالجة هذه القضايا. وشددت أيضاً على أنه عندما تدعم المؤسسات المالية الدولية المشاريع الإنمائية، يجب التحقق بشكل سليم، وبمشاركة نساء الشعوب الأصلية، من احترام هذه المشاريع لحقوق الإنسان.

18- وبدأ السيد كالي تزاي بتحديد دور نساء الشعوب الأصلية كوصيات على المعرفة الجماعية والهوية الثقافية، كما هو موثق في تقريره المواضيعي لعام 2022[(5)]. وأشار إلى أن تغير المناخ أعطى أهمية أكبر للحاجة إلى الحفاظ على المعارف العلمية لنساء الشعوب الأصلية.

19- واستشهد بأمثلة من أستراليا وكينيا وتايلند عن كيفية مساهمة نساء الشعوب الأصلية، من خلال معارفهن التقليدية، في التخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، حذر السيد كالي تزاي، في أمثلة مختلفة، من أن عدم الاعتراف القانوني بمعارف نساء الشعوب الأصلية يتسبب في تسليع تلك المعارف، مما يفاقم فقدان الهوية المشتركة.

20- وأشار السيد كالي تزاي إلى أن أفضل الممارسات التي تقودها الشعوب الأصلية تمثل بواعث أمل. وقدم أمثلة من أستراليا وكولومبيا ونيكاراغوا لمساهمات نساء الشعوب الأصلية في تهيئة بيئات تفضي إلى حفظ معارفهن وتطويرها واستخدامها ونقلها.

21- واختتم كلمته بالتشديد على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة إشراك الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، والاستماع إليهم. وقال إن المجتمع الدولي لن يتمكن من الحفاظ على المعارف العلمية والتقنية للشعوب الأصلية ونقلها وتطبيقها، بما يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للبشرية جمعاء، إلا بمنح هذه الشعوب صوتاً وفرصة لتولي القيادة.

22- وأشادت السيدة كوينونيس بالتوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتركيزها على حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ووفقاً لما ذكرته السيدة كوينونيس، فإن التوصية العامة رقم 39 توفر مبادئ توجيهية أساسية للتصدي للتمييز التاريخي ضد نساء الشعوب الأصلية إلى جانب الحفاظ على حقوقهن الفردية والجماعية.

23- وذكرت أن منظمات نساء الشعوب الأصلية، فضلاً عن المكاتب القطرية والإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تعمل بالتعاون مع خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، اضطلعت بدور مركزي في العملية التاريخية التي أدت إلى اعتماد التوصية العامة رقم 39(2022). وشددت السيدة كوينونيس، بالاستناد إلى تجربتها، على أهمية تولي نساء الشعوب الأصلية القيادة في تشكيل النهُج الحكيمة. وشددت أيضاً على دور نساء الشعوب الأصلية في صياغة مسارات لكشف الحقيقة بشأن العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة الداخلية ومعاقبة مرتكبيه والتعويض على ضحاياه، كما يتضح من الحكم الصادر في قضية *سيبور زاركو* في غواتيمالا وما نتج عنها من برامج تعويض.

(5) A/HRC/51/28.

24- وسلطت الضوء على العديد من المشاريع المؤثرة التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع نساء الشعوب الأصلية. وفي البرازيل، بدأت منظمة صوت نساء الشعوب الأصلية شراكة مستدامة مع المنظمات الشعبية لنساء الشعوب الأصلية أدت إلى إنشاء شبكة وطنية لنساء الشعوب الأصلية وإنشاء وزارة الشعوب الأصلية التي تقودها حالياً امرأة من السكان الأصليين. وأشارت أيضاً إلى أن منبر نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا، الذي يضم أكثر من 300 زعيم، عمل كهيئة استشارية للمؤسسات العامة، وشارك في أنشطة الدعوة، وشجع على التدريب في المجال السياسي. وفي الوقت نفسه، مكن مشروع "EmPower" في فييت نام نساء الشعوب الأصلية، وأتاح لهن استخدام نظم تجفيف الأغذية بالطاقة الشمسية. وذكرت السيدة كوينونيس أيضاً مشاريع أخرى وأمثلة إيجابية من الأرجنتين وكمبوديا وشيلي والهند والمكسيك.

25- وشددت على ضرورة أن يبذل أصحاب المصلحة جهوداً حثيثة للتعرف على النُهج المتبصرة لنساء الشعوب الأصلية إزاء مختلف القضايا. واختتمت كلمتها بتأكيد الحاجة إلى دعم اضطلاع نساء الشعوب الأصلية بدور قيادي ودعم رؤيتهن وإنجازاتهن لتغيير نموذج التنمية.

جيم- جلسة التحاور

26- أخذ الكلمة ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية للإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة[6]. ورحبت عدة دول أعضاء بالموضوع الذي ركزت عليه حلقة النقاش وسلطت الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه نساء الشعوب الأصلية بوصفهن وصيات على معارف الشعوب الأصلية، مما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة وضمان الأمن الغذائي. وسُلط الضوء على أهمية تمكين ودعم نساء الشعوب الأصلية في ميادين مختلفة منها الزراعة وإنتاج الأغذية والمنسوجات والطب الطبيعي والموسيقى والفنون.

27- وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء التمييز ضد نساء الشعوب الأصلية، مما يعوق، في جملة أمور، مشاركتهن وحصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على الأراضي والموارد. وشددوا على عدم المساواة، والقضايا الصحية، والقيود المفروضة على الحقوق الإنجابية، والتحديات التعليمية التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية. وأُشيرَ إلى التوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية العامة. وشدد ممثلو بعض البلدان على أهمية ضمان مشاركة نساء الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار وعمليات التنمية من أجل المساهمة في تنمية منصفة وفي معالجة التفاوتات التاريخية.

28- وأبرزت المناقشات أيضاً الحاجة إلى إجراء مشاورات مع الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، للحصول على موافقتهن الحرة والمسبقة والمستنيرة على مشاريع التنمية. ولوحظ أن عدم وجود مثل هذه الموافقة يؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، مما يؤدي إلى التشرد وإلى أضرار بيئية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور الإيكولوجي.

29- ونوه المشاركون بالمشاريع الإنمائية لما لها من آثار إيجابية محتملة، لكنهم أشاروا إلى احتمال أن تتسبب في حالات تشريد قسري، وفي تغيير النُظم الإيكولوجية الاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين، فضلاً عن فقدان سبل العيش والمعارف التقليدية أو الصلة الروحية بأراضي الأجداد. وأُشيرَ إلى أن رفاه نساء الشعوب الأصلية وهويتهن الثقافية معرضان للخطر بشكل خاص. وأثيرت شواغل بشأن بدء أنشطة

(6) يمكن الاطلاع على البيانات الواردة في: https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/54/Pages/Statements.aspx?SessionId=70&MeetingDate=27/09/2023%2000%3a00%3a00.

مثل التعدين وقطع الأشجار وبناء الطرق والعمليات ذات الصلة دون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، الأمر الذي تسبب في تحديات لمجتمعات السكان الأصليين وعواقب بيئية سلبية. وأوضح بعض المشاركين كيف يمكن لهذه الآثار السلبية أن تؤثر بشكل غير متناسب على النساء لأنهن يجمعن معارف وممارسات الشعوب الأصلية. وسُلط الضوء على أهمية ضمان وصول مجتمعات الشعوب الأصلية إلى الموارد الطبيعية داخل أراضيها من خلال التركيز على الممارسات المستدامة. وكُررت الدعوات إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في المشاريع الإنمائية الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الشعوب الأصلية.

30- وأقر المشاركون أيضاً بالكفاح التاريخي للشعوب الأصلية، ولا سيما النساء، لحماية أراضيها وتقرير مصيرها وحصولها على المساواة مع الآخرين. وشددت المناقشات على المساهمة الأساسية للشعوب الأصلية في التنمية المستدامة من خلال معارفها. وشُدد على ضرورة الحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية لفائدة الكوكب بأسره في سياق الأزمات العالمية الراهنة المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي. وأُشيرَ أيضاً إلى أهمية تعزيز لغات الشعوب الأصلية والحفاظ عليها.

31- وعرض العديد من ممثلي الدول التزامات بلدانهم بدعم حقوق الشعوب الأصلية. وقدموا أمثلة على كيفية تعزيز بلدانهم الأطر المؤسسية والقانونية الوطنية أو اعتمادها سياسات بهدف حماية حقوق الشعوب الأصلية بشكل أفضل. وأشار ممثلو دول أخرى إلى مشاريع وبرامج محددة تهدف إلى تمكين الشعوب الأصلية وتعزيز مشاركتها وتقوية منظماتها وشبكاتها. وأشار عدد من الممثلين إلى وجود نساء من السكان الأصليين في مناصب رفيعة المستوى داخل المؤسسات الوطنية. وأشار البعض أيضاً إلى عدم تمثيل الشعوب الأصلية في بلدانهم مع الإعراب عن دعمهم لتعزيز حقوقهم على الصعيد العالمي.

32- وشدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحاجة إلى مراعاة أصوات الشعوب الأصلية ومعارفها واحتياجاتها في عمليات صنع القرار مراعاةً تامة، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين، كجزء من جهد أوسع نطاقاً لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. وشُدد أيضاً على أهمية زيادة الدعم المالي للمبادرات المحلية والمشاريع التي تقودها نساء الشعوب الأصلية. وشددت المنظمة الدولية لقانون التنمية على الدور الرئيسي الذي تؤديه سيادة القانون في حماية حقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن أهمية ضمان الوصول إلى العدالة، بما في ذلك عن طريق دعم نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية.

33- وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن التزامهم بتعزيز السلام والتنمية المستدامة من خلال ضمان حقوق الشعوب الأصلية. ولفتوا الانتباه إلى حق الشعوب الأصلية في تقرير تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

34- وسلطوا الضوء على العواقب السلبية لمشاريع التنمية المنفذة دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المتأثرة بها. وشملت هذه العواقب استغلال العمال، وتفاقم الهجرة، وحوادث الاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وعمليات الإخلاء القسري، والتشريد، وإفقار مجتمعات السكان الأصليين، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة والتمييز الموجودين أصلاً. وأعربوا عن قلقهم إزاء حالات عسكرة أراضي السكان الأصليين لحماية مصالح الشركات التجارية الخاصة. وأثيرت شواغل بشأن الآثار السلبية الناجمة عن ذلك على رفاه الشعوب الأصلية ومجتمعاتها وهويتها الثقافية.

35- وأُشيرَ إلى العنف البيئي، ولا سيما ضد نساء وفتيات السكان الأصليين، باعتباره مسألة مثيرة للقلق. ولاحظ ممثلو المجتمع المدني أن هذا العنف يشمل التعرض للملوثات السمية، والعنف الجنسي، والاستغلال، والاتجار بالبشر، وهي أشكال عنف ترتبط، في كثير من الأحيان، بالصناعات الاستخراجية.

36- وشدد ممثلو المجتمع المدني على الدور المحوري الذي يؤديه المدافعون عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين، ولا سيما نساء السكان الأصليين، في حماية حقوق مجتمعاتهم في خضم مشاريع التنمية. وأدانوا أيضاً تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين واضطهادهم وممارسة العنف بحقهم. وأعربوا عن قلقهم بوجه خاص إزاء الوصم الذي تواجهه نساء الشعوب الأصلية اللائي يدافعن عن حقوقهن.

37- وحث ممثلو المجتمع المدني الحكومات على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الحالات، وضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المعنية، وعلى التصدي للعنف المرتكب بحق نساء الشعوب الأصلية ومعالجة أسبابه الجذرية.

38- وطلب بعض المشاركين من الفريق تقاسم الخبرات الإيجابية والأمثلة على المشاريع الإنمائية التي نفذت بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان والتي كفلت احترام حقوق الشعوب الأصلية ونساء الشعوب الأصلية. وطُرحت أيضاً أسئلة عن الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لحماية حقوق الشعوب الأصلية، وعن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين دعم الحكومات في هذا الصدد.

دال- ملاحظات ختامية أبداها أعضاء فريق المناقشة

39- شددت السيدة لايتفوت في ملاحظاتها الختامية على أن حق الشعوب الأصلية في التنمية منصوص عليه على نطاق واسع في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأشارت إلى الصلة العميقة بين الحق في تقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وشددت على أن الشعوب الأصلية تعمل على وضع بروتوكولات الموافقة والتشاور الخاصة بها، والتي تُشرك عادة كبار السن والنساء والشباب. ودعت الدولَ والأطرافَ الثالثة إلى استخدام واحترام تلك البروتوكولات إن وُجدت، ودعت جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم مجتمعات الشعوب الأصلية في وضع هذه البروتوكولات في حالة عدم وجودها. وفيما يتعلق بالأسئلة التي أثيرت بشأن الممارسات الإيجابية الممكنة، أشارت إلى الدراسات التي نشرتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، التي بينت التحديات المختلفة لكنها بينت أيضاً عدداً من التجارب واعدة.

40- وشددت السيدة كارلون فلوريس على أن ضمان حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية في سياق المشاريع الإنمائية يمثل تحدياً كبيراً. وأشارت إلى أنه ينبغي للشركات التواصل مع السلطات الشرعية للسكان الأصليين وعدم الاعتماد على الترتيبات الموضوعة خصيصاً لمشاريع التنمية. وينبغي للدول أيضاً أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية كما ينبغي للمنظمات الدولية أن تستعرض، باستمرار، مدى امتثال الدول في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، شددت على الدور الحاسم الذي تؤديه النساء في مجتمعات السكان الأصليين، وهو دور يجري تجاهله في كثير من الأحيان، كما شددت على أهمية إشراكهن في عمليات التفاوض. وأخيراً، اعترفت بنشاط نساء الشعوب الأصلية لحماية حقوقهن على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهنها.

41- وتناول السيد كالي تزاي الأسئلة المتعلقة بكيفية تعزيز ضمان مشاركة نساء الشعوب الأصلية. وأشار إلى ضرورة أن تتخذ الدول والقطاع الخاص تدابير لضمان إشراك نساء الشعوب الأصلية إشراكاً مجدياً في عمليات صنع القرار المتصلة بالمشاريع الإنمائية. وقال إن ذلك يشمل تحسين المنظور الجنساني في المشاريع، وضمان التمويل الكافي لمنظمات نساء الشعوب الأصلية، وتعزيز مشاركتهن في جميع مراحل دورة حياة المشروع. وينبغي تخصيص أجزاء من أموال المشاريع الإنمائية لدعم الشعوب

الأصلية، ولا سيما النساء. وينبغي للشركاء الإنمائيين أيضاً أن يكيفوا مشاريعهم، من خلال المشاورات المستمرة، لجعلها مقبولة ثقافياً من قبل الشعوب الأصلية. وينبغي أن تتضمن المشاريع أيضاً التزاماً مشتركاً بين الثقافات وأن تتوخى التعاون مع منظمات الشعوب الأصلية لتنمية القدرات التقنية. وشدد على أن مجتمعات الشعوب الأصلية لديها لغاتها ومعارفها ومهاراتها في إدارة الموارد المستدامة. وشدد على أن صلتها بالأراضي التقليدية ضرورية لبقائها المادي والثقافي كشعوب. وينبغي أن تكون الشعوب الأصلية قادرة على تحديد مفهومها للتنمية القائم على قيمها ورؤاها وأولوياتها واحتياجاتها.

42- وقدمت السيدة كوينونيس ثلاث توصيات رداً على الأسئلة التي طرحها الحضور. وكانت توصيتها الأولى هي زيادة الدعم للمؤسسات الوطنية أو المحلية المكرسة لدعم وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وأبرزت أهمية إشراك نساء الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار، على الصعيدين المحلي والوطني، واقترحت أن تدرج الجهات المانحة مشاركة نساء الشعوب الأصلية كشرط لدعم المشاريع الإنمائية. وأخيراً، شددت على ضرورة الاستثمار في ترجمة التوصية العامة رقم 39(2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى لغات السكان الأصليين.